

لإسرائيل هو تجنب أزمة سياسية تدق أبوابها على وتوقع أزمة اقتصادية تهيء الشروط الموضوعية لنمو وتصاعد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال . وإمام الاحتلالات المتعددة وجدت إسرائيل نفسها أمام الخيارات الصعبة التالية :

١ - إقفال الأسواق الإسرائيلية والعربية شرقي نهر الأردن أمام فائض الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية ، سوف يؤدي الى تعميق حدة الآثار السلبية التي تركتها الحرب على اقتصاديات الضفة ، مما سيؤدي في النهاية الى المزيد من المتاعب « الأمنية » لقوات الاحتلال .

٢ - فتح الأسواق الإسرائيلية في وجه فائض المنتجات من الضفة الغربية سوف يؤدي الى مضاربة شديدة للمنتوجات الإسرائيلية المماثلة لمنتجات الضفة الغربية .

٣ - السماح لمنتجات الضفة الغربية بعبور نهر الأردن شرقا الى أسواقها العادية أمر مرهون بموافقة السلطات الأردنية دون غيرها .

وهكذا جاء القرار الأردني معتدا استراتيجية استمرار التكامل الاقتصادي بين الضفتين ، على الرغم من واقع الاحتلال الذي تزرع تحته الضفة الغربية انطلاقا من ممارسة النظام الأردني «لحقه» النظري بالسيادة على الضفة الغربية . وبعد وقوع الضفة الغربية تحت حكم الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، وإمام الأمان الجديدة لعلبية تصريف المنتجات الإسرائيلية التي طرحتها واقعة الاحتلال تبنت إسرائيل سياسة حرية انتقال البضائع من إسرائيل الى الضفة الغربية ، لقد كانت إسرائيل - في رأي المؤلف - تبغي من خلال هذه السياسة الاقتصادية تحقيق ثلاثة أهداف هي :

**الأول :** حصولها على عائدات وموارد للخزينة في شكل ضريبة شراء ورسوم جمركية يدفعها التجار العرب .

**الثاني :** وهو الأهم ، فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية « ضمن المجال الحيوي لإسرائيل » .

**الثالث :** حصولها على بضائع رخيصة نسبيا تدفع ثمنها باليرة الإسرائيلية بدل أن تضطر لاستيرادها من الخارج بالعملة الصعبة .

إن النظام الأردني بالإضافة الى أنه يطرح القرار كامتحن للبرجوازية في المناطق المحتلة فهو أيضا يطرحه كإعادة للسيطرة الأردنية على المناطق المحتلة وإعطائها صفة « الشرعية والحق » أي أنها بالإضافة الى كونها « جس نبض » للبرجوازية فهي أيضا محاولة عملية لتثبيت « شرعية الأمر الواقع » بعد مجازر أيلول وتبوز .

أما النتائج الاقتصادية التي ترتبت على سياسة فتح الجسور وانعكست بصورة سلبية على أوضاع الاقتصاد الأردني ، نلخصها المؤلف فيما يلي :

اولا : هناك عجز ثابت في الميزان التجاري بين الضفتين لغير صالح الضفة الشرقية بلغ خمسة ملايين دينار عام ١٩٧٠ ، ثم ازداد في العام التالي الى ستة ملايين دينار ونصف المليون .

ثانيا : ازداد تنسرب الدينار الأردني الى الضفة الغربية ومنها الى البنوك الإسرائيلية .

**ثالثا :** كان استمرار فتح الجسور أمام مختلف المنتجات القادمة من المناطق المحتلة بكميات تفوق ما كان ينتج تيل حرب حزيران أدى الى ازدياد الضغط من قبل اصحاب المزارع الكبيرة وشبه الإقطاعيين في غور الأردن على الجهات صاحبة الاختصاص في الحكومة الأردنية لوضع حد لهذه السياسة التي تضر بتسويق محصولاتهم على الصعيدين المحلي والخارجي .

ثم يناقش المؤلف عنوانا فرعيا «منتجات المناطق المحتلة أمام مكتب مقاطعة إسرائيل ومجلس جامعة الدول العربية» ويورد حقائق عن عدم التزام الأردن بقرارات المكتب والتي تعمد الحكومة الأردنية لعرقلة أعمال المكتب .

وفي الفصل الثاني ( ص ٦٧ ) يناقش المؤلف النتائج الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة ويتحدث عن ميزات اقتصاد الضفة الغربية ثم يتحدث عن العوامل والاعتبارات الاقتصادية التي جعلت الأردن يتخذ قراره بفتح الجسور مع الضفة الغربية : « فبعد حرب حزيران مباشرة كان على سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن تتخذ قرارا سريعا فيما يتعلق بالاحتمالات الممكنة أمام اقتصاديات الضفة الغربية لمواصلة نشاطها « العادي » في ظل الاحتلال . وكان الهاجس الأساسي بالنسبة